

تقرير
المجلس القومي لحقوق الإنسان
عن زيارة بعثته
لسجني دمنهور العمومي "الأبعادية"
(رجال - نساء) بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٣

ملخص التقرير:

يرى المجلس القومي لحقوق الإنسان، أن السجون وأماكن الاحتجاز هي المرأة الحقيقية لمدى التزام أي مجتمع بقيم حقوق الإنسان. وقد عانى السجناء وخاصة السجناء الجنائيين على مدى عقود من تجاهل كبير من الدولة، حتى تراكمت مشاكل السجناء المادية والإنسانية، في ظل تخلفات البنية القانونية التي تعود في غالبها للثلاثينيات والخمسينيات من القرن الماضي عن الوفاء بالالتزامات الإنسانية والدستورية للمجتمع المصري، وبما وقعت عليه مصر من اتفاقيات دولية، وهو ما ينبغي أن نعمل على إصلاحه بعد ثورة ٢٥ يناير وبعد نفاذ الدستور المصري الجديد، حتى تصل رياح الثورة والتغيير لهذه الأماكن التي كانت توصف دائما بأنها وراء الشمس.

وانطلاقاً من التزام المجلس القومي لحقوق الإنسان الدستورية والقانونية بالقيام بواجباته، نفذ المجلس -وسيوصل- سلسلة من الزيارات للسجون لرصد وتوثيق أي انتهاكات، وللإستماع لشكاوى السجناء، وللتعرف على الاحتياجات المتعلقة بإصلاح هذا القطاع، ونحن ندرك أن تحقيق نتائج إيجابية في هذا الموضوع لن يتحقق بدون وجود تعاون كامل وشراكة مع كل الجهات المعنية والمسئولة في الدولة.

وقد لمسنا من خلال الاجتماعات التي عقدها المجلس مع قيادات من وزارة الداخلية ومصلحة السجون حرصهم الواضح على التعاون معنا لتعزيز الالتزام بحقوق الإنسان في السجون والمؤسسات العقابية.

ويطلق المجلس القومي لحقوق الإنسان في ختام هذا التقرير مبادرة تحت شعار: "مؤسسات عقابية إنسانية ورحيمة" ونحن ندرك أن هذه المبادرة لا يمكن أن يقدر لها النجاح بدون مساعدة فعالة من كل مؤسسات الدولة المصرية وعلى رأسها رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان والمجتمع المصري بكل مكوناته، لنضع مصر في مكانها الحضاري والإنساني اللائق بها.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

التقرير

أوفد المجلس القومي لحقوق الإنسان بعثة من سبعة اشخاص وذلك لزيارة سجنى دمنهور العمومى (الابغادية) "رجال - نساء" وذلك يوم الخميس الموافق ٣٠ مايو ٢٠١٣ ، للوقوف على طبيعة الاوضاع داخل السجنين ، بعد ورود العديد من الشكاوى من المسجونين ، وتأتى هذه البعثة فى اطار خطة المجلس لزيارة مختلف السجون المصرية . وتكونت البعثة من كل من :

الأستاذ الدكتور / محمد محمد البلتاجى - عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان
الدكتور / أسامة رشدى - عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان
ومن الأمانة العامة:

- الأستاذ / ايمن عيسى
- الأستاذ / أسامة عبد الرازق
- الأستاذة / ايمان مقرب
- الأستاذة / زينب صفوت

وقد حصل أعضاء البعثة على تصريح كتابى من السيد المستشار النائب العام بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣ بناء على طلب قدم لسيادته بذات التاريخ . واستغرقت زيارة البعثة للسجن من الساعة الثانية عشرة ظهرا حتى الساعة الخامسة مساء ، بدأت بسجن الرجال . واستقبل البعثة كلا من :

- السيد العقيد / طارق الهيمى
 - السيد المقدم / محمد عون
- وعدد من السادة ضباط السجن .

* وصف السجن وأقسام السجن وملحقاته :

يقع السجن في محافظة البحيرة ويبعد عن القاهرة بحوالى ١٦٥ كم على الطريق الزراعي، وعن الإسكندرية ب ٤٥ كم.

ويحيط بالسجن من الخارج سور حجري مزود بنقاط حراسة مكثقة ويرتفع لـ ٨ أمتار. يليه من الداخل سور داخلي سلك ارتفاعه ٧ امتار ، وبه بوابة حديدية .

تم تصميم السجن بنظام واحد افقى مكون من عدد ١٠ عابى كل عنبر مقسم الى جناحين كل جناح يحتوى على ٩ غرف بسعة واحدة مساحتها ٤ x ٥ متر وبكل غرفة دورة مياة .

وعلمت البعثة ان عدد المسجونين داخل سجن دمنهور للرجال ٣٢٣١ جنائيا -منهم ١٥٩ سجين مؤبد ، ولا يوجد سجناء سياسيين .

ويتكون السجن من عشر عنابر + عنبر مخصوص (عنبر الإعدام) والعنبر يتكون من ١٨ حجرة ، والحجرة مساحتها ٣ X ٤ م ، وتضم الحجرة من ١٥ إلى ٢١ سجين ، ويوجد في كل حجرة دورة مياه ، وجميع الغرف رديئة التهوية ، وبعض الغرف لا يوجد بها إلا مروحة واحدة ، وبكل غرفة فتحة للتهويه تبلغ مساحتها ٣٠سم X ٩٠سم .

• ويتكون كل عنبر من ١٨ غرفة على جهتين كل جهة تسعة غرف وبكل غرفة تليفزيون ، ولا توجد أسرة بالعنابر.

عنبر التأديب

يتكون عنبر التأديب من عدد ٦ غرف فردية مساحة كل منها ١.٥ X ٣ متر موجودة في طرقة مساحتها ٧ متر بها حمام يحتوي على عدد ٦ غرف بأبواب خشبية ثلاثة منهم لقضاء الحاجة وإثنين للاستحمام وواحد فقط غير مستخدم ، وكل غرفة من غرف التأديب بها فتحة تهوية بمساحة ٣٠ X ٧٠ سنتيمتر مغطى بسلك شبكي وقضبان حديدية والأبواب حديدية بها فتحة واحدة ، ولا يوجد بالغرف أية أجهزة كهربائية أو مراوح وإضاءتها خارجية فقط ، وعند الزيارة كانت العنابر خالية تماماً ، وبسؤال المسئولين عن أقصى عقوبة تأديبية ، قالوا أنها حوالي أسبوع حبس إنفرادي ولكنها حالة نادرة الحدوث وفي أغلب الأحيان تكون العقوبة بالسجن إنفرادياً لمدة ٤٨ ساعة أو ٧٢ ساعة .

تصنيف المسجونين :

زنزانة للأموال العامة وزنزانة جرائم النفس وهكذا في كل الجرائم، حيث يتم وضع المسجونين في كل جريمة في زنزانه مستقلة . وتوجد في كل عنبر غرفة (الدواعي الأمنية) يتم فيها عزل المساجين ذوى السمعة السيئة والغير ملتزمين بلوائح السجن والمشهور عنهم الشغب ، ويتم فتح الغرفة ولكن بقيود لمدة ربع أو نصف ساعة كل عدة ايام .

زيارة العنابر

عنبر (١)

يحتوى العنبر على جرائم نفس ومخدرات وسرقة ، مقسم الى جناحين كل جناح يحتوى على ٩ غرف وحوش للتريض مساحته حوالى ١٢٠ متر وسقفه مغطى بشبكة حديدية، كما ان طرقات العنابر التى بها الغرف مزودة بفتحات تهوية وتطل على حوش التريض، وحمام يستخدم به عدد (٦) وحدات كل وحدة مزودة بساتر قماش ودش وبسؤال المسجونين اكدوا ان المياه تنقطع بعض الاوقات وتعود بشكل يومية ، قامت البعثة بزيارة الجناح الايمن من العنبر بالدخول الى الغرفة رقم (١) (دواعي - خصومات) الغرفة بمساحة (٤ X ٥ متر) تحتوى على ٢٤ فرد مسجون يوجد مروحة واحدة ومصباح وتليفزيون ودورة مياه داخلية ، والاسلاك الكهربائية معلقة ومكشوفة عبر الغرفة ، وكل الغرف مزودة بباب حديد به فتحة واحدة مساحتها

٣٠ سم X ١٠ سم ، وبمعاينة الغرفة تم ملاحظة ان الغرفة مكتظة للغاية وينام نزلاء هذه الغرفة على مراتب وبطاطين متراسة على الارض، وانتشار الحشرات مثل الذباب والصراصير ، وهناك ٢ فتحة تهوية مغطاة بشبكة سلكية ومزود بقضبان حديدية .

وبسؤال المسجونين عن احوال النظافة والطعام وساعات التريض اكدوا انه لا يوجد مشاكل وانهم يخرجون كل يوم نصف ساعة للتريض.

وقامت البعثة بالمرور على الحجرات التالية:

- غرفة (١) (غرفة الدواعى) بها عدد ٢٥ سجين
- غرفة (٣) (جرائم النفس) بها عدد ٢١ سجين
- غرفة (٤) (جرائم نفس) يوجد بها عدد ١٩ سجين
- غرفة (٥) (اموال عامة) يوجد بها عدد ١٦ سجين
- غرفة (٦) (اموال عامة) يوجد بها عدد ١٧ سجين

تم ملاحظة الاتى على العنابر السابقة:

مساحة الغرف (٤x٥ متر) بها عدد كبير من المراوح الصغيرة ما بين ٨ الى ٩ مروحة منها ٤ مستخدمين بشكل مقلوب على فتحات التهوية كسفاط وعدد ١ تليفزيون بكل غرفة ، وبها دورة مياة و مغطاة بساتر قماش ، وينام النزلاء على مراتب وبطاطين متراسة على الارض مباشرة .

عنبر (٤)

قامت البعثة بزيارة قاعى التريض فى الجانب الايسر والايمن وعلمت البعثة ان السجناء يخرجون للتريض لمدة ساعه بالتناوب مع كافة الغرف بشكل تبادلى ، كما تم الاطلاع على احوال الزيارات والطعام والعلاج، واكد المسجونين على تلقيهم للدروس الدينية يوم فى الاسبوع فى حوش التريض لمدة ساعة عن طريق شيخان تم انتدابهم من منطقة وعظ البحيرة وهم:

١. الشيخ محمد العوبى عمر ويأتى ايام السبت والاثنين والاربعاء
٢. الشيخ فخر الدين احمد ويأتى ايام الاحد والثلاثاء والخميس بالاضافة الى خطبة الجمعة وذلك بالتناوب مع كافة العنابر



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

المجلس القومي لحقوق الإنسان

كما يأتي القمص انطونيوس عزيز موسى من مطرانية البحيرة للمساجين الاقباط و عددهم ١٦ سجين مرة واحدة الخميس من كل اسبوع وذلك فى المكتبة.

- غرفة (١٨) (مخدرات) ويوجد بها ١٩ سجين

- غرفة (١٥) (سراقات) يوجد بها ٢٥ سجين

- غرفة (١٢) جرائم نفس يوجد بها ٢٠ سجين

تم ملاحظة الاتي على العنابر السابقة:

مساحة الغرف (٥x٤ متر) كل عنبر به عدد ٢ فتحة تهوية، وبها عدد من المراوح الصغيرة ما بين ٣ الى ٥ مروحة منها ٢ مستخدمين بشكل مقلوب على فتحات التهوية كشفاط ومصباح اضاءة وعدد ١ تليفزيون بكل غرفة، كما يوجد فى بعض العنابر سخانات لطهى الطعام .

المستشفى (عيادة السجن)

قامت البعثة بمرافقة الدكتور / مايكل عادل الممارس العام المقيم فى المستشفى والتي تحتوى على غرفة عمليات مجهزة بامكانيات تمكن من اجراء عمليات بسيطة ويعمل بها ٢ اطباء ممارس عام (ضباط) و ٣ اطباء مدنيين (مكلفين) ويزور المستشفى اطباء استشاريين يوميا فى جميع التخصصات وذلك بالتعاقد مع ادارة السجن ويصل عددهم الى ١٣ طبيب استشارى، كما ان هناك غرفة لاستقبال المرضى بها سرير وطاولة للعلاج اليومى والادوية التى يتم صرفها وجهاز قياس للضغط.

وقامت البعثة بالدخول الى (عنبر ملاحظة طبية أ) ويوجد به عدد ١٠ سرير مشغول منها عدد ٨ ويوجد بالعنبر تليفزيون ومروحة سقف وحمام به عدد ٣ وحدة بدورة مياة ، وبها عدد ٦ شباك للتهوية مغطاة بقضبان حديدية، كما يوجد بها غرفة عمليات ولكن لا تعمل ، وغرفة علاج طبيعى .

وقد تقابلنا بالمستشفى ببعض النزلاء وهم :

عطا رمضان على – تربيط شرايين

محمد حسن شريف – مياہ على الصدر

حسام عبد المنعم عبد القوى



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

المجلس القومي لحقوق الإنسان

ويذكر ان المستشفى قد تم تجديدها بعد حرقها فى احداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

الصيدلية

تحتوى على غرفة مزودة بتكييف وثلاجة لحفظ الادوية وبعض التطعيمات وامصال للثعابين والعقارب والتيتانوس، كما اكد الطبيب على توفر بعض انواع الادوية والعلاجات والمضادات الحيوية اللازمة والمحاليل والمسكنات والقطرات وبخاخات الصدر، كما اشار الطبيب المختص ان الاصناف غير الموجودة تشتري مباشرة من سلفة السجن، كما لوحظ وجود امبولات فلومكس .

مبنى الزيارات

يتكون من اكثر من ٥ قاعات للزيارة وغرفة تفتيش الزيارة حيث يقوم فيها قوة مباحث السجن بتفتيش العلب والاكياس والطعام الذي جاء به الاهالى للمساجين، وبمقابلة جزء من الاهالى الزائرين فى قاعة الانتظار وسؤالهم عما اذا كان هناك اية شكوى او تأخير فأكدوا على وجود بعض الشكاوى ومنها :

شكوى النزيل / محمد صبحى معوض خميس والذي يلتمس اجراء جراحة بالحوض ، شكوى النزيل /خالد ابو اليزيد النجار والذي يقضى عقوبة السجن ٣ سنوات اموال عامة ويلتمس الحصول على افراج شرطى.

مقابلات اهالى المساجين وهم :

محمد السيد محمد والذي يلتمس زيادة وقت الزيارة .

محمد فرج محمد عماد ويلتمس زيادة وقت الزيارة

- كما كان هناك عدد ١٢ حالة إفراج فى إنتظار خروجها أمام بوابة السجن .

المطبخ :

يعمل بمطبخ السجن عدد ١٧ سجين بالإضافة إلى عدد ٢ مدنيين لديهم شهادات صحية تفيد صلاحيتهم للعمل في هذا المكان وهذه الشهادات معلقة في مدخل المطبخ ، ولا يوجد بالمطبخ أية شفاطات أو تهوية ، ويرتدي القائمين على إعداد الطعام كمادات طبية ، ويتم الطبخ في أواني ضخمة .

وبالإطلاع على الطعام الذي يتم إعداده للغداء تبين أنه يسير حسب الجدول المخصص لهذا اليوم وهو لحم وخضار وبسؤال العاملين عن الوجبات قالوا أنه يتم صرف وجبة

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

الإفطار والعشاء مرة واحدة في الساعة الثامنة صباحاً وتشمل الوجبة عدد ٣ رغيف عيش يومياً + ٥٠ جرام فول ، ٥٠ جرام جبنة ، ٥٠ جرام حلاوة ، ١٥٠ جرام فاكهة ، ١٥٠ جرام خضار طازج موزعة على كل أيام الأسبوع ، أما عن جدول إعداد طعام الغداء الإيسوعي والذي يتم صرفه الساعة ١٢ ظهراً بالنسبة للأرز ثم في الواحدة ظهراً لبقية وجبة الغداء كان كالآتي :

السبت - ١٠٠ جم أرز + ١٥٠ جم خضار

الأحد - ١٠٠ جم أرز + ٥٠ جم عدس

الاثنين - ١٠٠ جم أرز + لحم ١٥٠ جم

الثلاثاء - ١٠٠ جم أرز + ١٥٠ جم خضار + عدد ٢ بيضة

الأربعاء - ١٠٠ جم أرز + ٥٠ جم عدس

الخميس - ١٠٠ جم أرز + ١٥٠ جم لحم + ١٥٠ جم خضار

الجمعة - ١٠٠ جم أرز + ١٥٠ جم خضار _ عدد ٢ بيضة

مع العلم أن مرضى السكر من المسجونين يتم صرف اللحوم لهم طوال أيام الأسبوع .

مخبز السجن

يتم إنتاج حوالي ٢٣ ألف رغيف عيش يومياً من خلال مخبز السجن النصف آلي ، ويعمل به عدد ٢٦ سجين يحملون جميعهم شهادات طبية تفيد بصلاحيتهم للعمل في هذا المكان ، وتم مقابلة ١٢ سجين منهم ولم يبد أي منهم أية شكاوى على الإطلاق ، ويتكون المخبز من غرفتين واحدة منهم للعجن بها ماكينة عجن وماكينة أخرى لفرد العجين وغرفة أخرى لنشر الخبز ، وملحق بالمخبز عدد ٥ حمام ، كما لم تتمكن البعثة من معاينة الخبز الذي يتم إنتاجه وذلك لإنهاء العمل بالمخبز وقت الزيارة .

المكتبة

وهي تتكون من قاعة متوسطة الحجم مساحتها ٤م X ٦م وتحتوي على عدد ٢٦٦٣ كتاب متنوع الموضوعات وتحتوي على ثلاث طاولات خاصة بالمطالعة لا تستوعب مساحة المكتبة أكثر من ٢٠ فرد ، ويوجد بها بعض الكتب متنوعة في كل المجالات من أدب - دين - علوم ، وبالإطلاع على دفتر إستعارة الكتب وجدنا أن آخر إستعارة لستة كتب يوم ٢٨ مايو ٢٠١٣ مثل كتاب المعجزة الكبرى وأحلى ١٠ قصص وكتاب أسماء



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

المجلس القومي لحقوق الإنسان

الله الحسنى وكتاب تفسير الشعراوي الجزء الثالث عشر، وتكون الإستعارة لمدة ٧ أيام قابلة للتجديد ، وتعمل المكتبة يومياً من الثامنة صباحاً حتى الواحدة ظهراً ماعدا يوم الخميس المخصص للقاء الديني للمساجين الأقباط .

كما تصل للمكتبة يومياً حوالي ٤٢ نسخة جريدة من الأخبار والأهرام والمصري اليوم .

المدرسة :

قد تم إفادتنا أنه هناك عدد ٣ فصول محو أمية سعة الفصل الواحد ٢٠ فرد ، وذكر أنه قد تم بالفعل حصول العديد من المسجونين على شهادات محو أمية وأنه سيتم تخريج دفعة مكونة من عدد ٥٢ سجين في دورة يناير - يوليو ٢٠١٣ ، يتقاضى المدرس وهو أيضاً سجين ٤ جنيهات يومياً ويقوم برعايتهم أخصائي إجتماعي .

كما ذكر أن لجان الثانوية العامة تتم تادية إمتحاناتهم في سجن برج العرب بالإسكندرية أما عن مرحلة التعليم ما قبل الجامعي فهم مقسم إلى (أزهرى - عام - صنایع - زراعة) وعدددهم ١٣ سجينا .

وعن المعاهد المتوسطة والعليا عدددهم ١٢ سجينا ، والتعليم الجامعي وعدددهم ٨ سجناء . الدراسات العليا سجين واحد (زكريا طه محمد البيلى) من البحيرة يدرس دبلومة قانون عام بكلية الحقوق جامعة القاهرة وتهتمه مخدرات حُكم عليه فيها بالمؤبد وقضى منهم حوالي ١٠ سنوات .

مبنى الورشة

وبتوجه البعثة لزيارة الورشة تم مقابلة العاملين بها وعدددهم خمسة مساجين منهم :

- العربي سلامة محمد دمنهور - قضية شيكات - محكوم عليه ب ٢٢ سنة قضى منهم ٢١ سنة .
- شعبان رجب أحمد - قضية وصولات أمانة - محكوم عليه ب ٧ سنوات وسوف يخرج بعد شهر .
- خالد زعفراني كمال على - حكم عسكري ب ٥ سنوات بتهمة ترويع المواطنين قضى منهم عامين ونصف .

الكافتيريا :



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

المجلس القومي لحقوق الإنسان

تتكون من حجرتين متجاورتين وتتضمن عدداً من المأكولات والمشروبات المعلبة وتحتوي على عدد ٢ ديب فريزر به العديد من المجمدات ، وبسؤال العاملين بها عن أنواع الأغذية لديهم وكيفية صرفها ، ذكروا أن هذا يخضع لرغبات المسجونين فيتم شراء ما يطلبونه ويتم صرفه من خلال الكوبونات، وتم التأكد أن العاملين بها لديهم شهادات صحية تؤكد صلاحيتهم للعمل في هذا المكان، وبالإطلاع على بعض المعلبات فقد تم التأكد من سريان تاريخ صلاحيتها .

غرفة المُفرج عنهم :

غرفة ذات فتحتى تهوية وملحق بها ٣ حمامات خارجية وكان يوجد بها ١٥ سجين وقت الزيارة .

غرفة الإيراد :

مساحة الغرفة ٣ X ٤ م وتطل على طريقة تفتح على جراج السيارات ، يوجد بها ١٢ سجين لحين توزيعهم على العنابر الخاصة بهم .

المحبوسين احتياطياً:

تبين لفريق البعثة اثناء مرورها لتفقد اوضاع المسجونين أن هناك سبعة من الاشخاص المحبوسين على ذمة قضايا لم يصدر بها احكام تعدت مدة حبسهم الحد الاقصى المحدد بالقانون وهم الاتى اسماؤهم :

م	الاسم	رقم القضية	تاريخ الحبس
١	ايمن محمد على عبد العليم	٢٠٠٩/١١٨٢ ج وادى النطرون	٢٠٠٩/٤/٢٣
٢	عشماوى على سليمان عشماوى	٢٠١٠/٢٥١١٤ جنوب دمنهور	٢٠١٠/٤/٩
٣	يوسف شعبان شعبان	٢٠٠٩/١٢٠٣٩ الدلنجات	٢٠٠٩/٥/١١
٤	حمدى محمد ابو السعود	٢٠٠٩/١٧٣٤ ج النوباريه	٢٠٠٩/٢/٦

٢٠٠٩/٢/٦	٢٠٠٩/١١٦١٢ ج ايتاى البارود	محمد جمال رشوان	٥
٢٠٠٧/١/٢٢	٢٠٠٥/١١٣٩٤ ج كفر الدوار	يوسف شعبان محمد	٦
٢٠١١/٦/٨	٢٠١١/١٠٧٩٨ ج كفر الدوار	احمد عباس احمد عباس	٧

في عنبر الإعدام :

سيخصص المجلس القومي تقريراً مفصلاً في وقت لاحق عن السجناء والسجينات المحكوم عليهم بالإعدام، وسيطرح المجلس رؤية تتعلق بهذه القضية بشكل مفصل.

الشكاوى

وقد تلقت البعثة أثناء زيارتها للعديد من الشكاوى منها :

- ١- السجين أحمد السيد رشدي عنبراً زنزانة الدواعى ، وكانت شكواه أن الحجرة لا تفتح نهائياً وليس هناك تريض نهائياً .
- ٢- شكوى السجين صابر جميل الصاوي عبده سلاح أبيض بدون ترخيص ٣ سنوات ، يلتبس إعادة محاكمته في القضية التي حكم عليه فيها غيابياً ، وهي قضية حيازة برشام .
- ٣- خالد السيد عبد الرحمن عبد الوهاب سرقة بالإكراه عقوبة ٣ سنوات ، قضى منهم سنتين ويلتبس النقل إلى سجن الزقازيق أو أبو زعبل .
- ٤- محمد الشحات خميس سالم عقوبة مؤبد يلتبس خروجه لأنه قضى ثلاث أرباع المدة (إفراج شرطي) .
- ٥- أحمد عبد الفتاح أحمد حكم عسكري عقوبة خمس سنوات يلتبس نقله لسجن الزقازيق .
- ٦- مجدي دسوقي محمد محمد عقوبة ٣ سنوات قضيته حيازة سلاح أبيض ، يلتبس نقله لسجن الشرقية .
- ٧- مدحت الشربيني / متولي الشربيني عقوبة ٥ سنوات ويلتبس الإفراج الشرطي لأنه قضى ٤٧ شهراً .

- ٨- مجدي فتوح حمزة عقوبة ٥ سنوات حكم عسكري ، يلتمس نقله الى سجن المنصورة .
- ٩- السيد بسيوني جاد نيابة جنوب البحيرة عقوبته ٢١ سنة قضيته تزوير ، والملف حرق في الثورة ، ويلتمس الإفراج الشرطي واستخراج الأوراق من محكمة جنوب البحيرة.
- ١٠- السجين محمد محمد عبد الله عبد المالك - تهمته قتل عمد - ٢٠٠٦ - كرداسة الجيزة طلب زيارة خاصة بدلاً من الزيارة من وراء الأسلاك وقد تم إبلاغ الإدارة بطلبه .
- ١١- محمد فكرى عبدالحميد يلتمس نقله لسجن برج العرب
- ١٢- السيد عيد السيد يلتمس نقله لسجن برج الزقازيق
- ١٣- صلاح محمد أبو العز حكم عسكري يلتمس نقله لسجن الزقازيق
- ١٤- إبراهيم إبراهيم بسيون (اموال عامة) يلتمس نقله لسجن طنطا
- ١٥- السيد محمد السيد يطلب تطبيق المادة ٣٦ لضم القضايا
- ١٧-السجين إبراهيم كنييش محكوم عليه ب ٩ سنوات ويطلب نقله لسجن القناطر لوجود والدته هناك والمحكوم عليها بالمؤبد .
- ١٨-السجين عاطف محمد عيده منصور يطلب ضمه إلى غرفة واحدة مع أبنائه الثلاثة الموجودين داخل السجن أيضاً وهم : السيد عاطف محمد عيده - محمود ١٧-١٧-عاطف محمد عيده - أشرف عاطف محمد عيده المحكوم عليهم ب خمس سنوات بسبب مشاجرة مضى منهم ٢٧ شهراً لحين ترحيلهم لسجن الزقازيق حسب رغبتهم .
- ١٩-السجين إبراهيم حمدي بغرفة ١ عنبر ١ يطلب النقل لسجن الزقازيق لوجود شقيقه هناك ولتسهيل زيارتهم .
- ٢٠-السجين محمد عبد الموجود سعيد محمد غرفة ١ عنبر ١ تهمته مخدرات ، كان عليه مدة تغريم ٦ أشهر وقد أنقضوا بالفعل ويريد العودة مرة أخرى لسجن أبو زعبل
- ٢١-السجين أحمد فوزي أحمد سيد - حكم عسكري - يطلب نقله لسجن المنصورة .
- ٢٢-السجين حسين محمد حسن - تهمته سرقة بالإكراه - يطلب نقله للقاهرة .

- ٢٣- السجين مجدي دسوقي محمد - حكم عسكري مشدد ٣ سنوات ويطلب نقله للشرقية .
- ٢٤- السجين أحمد عبد الفتاح إبراهيم - يطلب نقله للشرقية .
- ٢٥- السجين وائل محمد طوق - حكم عسكري ٥ سنوات ويطلب نقله لسجن المنصورة .
- ٢٦- السجين شوقي شوقي محمد سليمان - تهمته سلاح ناري وحكم بسبعة سنوات ويطلب نقله لسجن المنصورة .
- ٢٧- السجين هشام السيد محمد - تهمته ترويج عملة ويطلب نقله لسجن المنصورة .
- ٢٨- السجين صبري عبد الفتاح محمد - تهمته تزوير - ويطلب نقله لسجن التحرير .
- ٢٩- السجين محمد محمد أحمد - تهمته تزوير ويطلب نقله لسجن بورسعيد .
- ٣٠- السجين عصام على محمود - تهمته مخدرات ومحكوم عليه بالمؤبد ويطلب نقله لسجن ٤٤٠ .
- ٣١- السجين محمد حسن الغريب - حكم عسكري بخمس سنوات - ويطلب نقله لسجن الزقازيق .
- ٣٢- شكوى السجين محمد الشحات خميس سالم بانتهاء مدته في ٢٤ مايو ٢٠١٣ ويلتمس الإفراج الشرطي وذكر أن زميله في نفس الحالة قد خرج بالفعل .
- ٣٣- السجين عيد عيد عباس حسن في عنبر ١ غرفة ٤ يعاني من نزيف دموي في البراز منذ عامين ويطلب العلاج .
- ٣٤- شكوى السجين هبة طاهر عبد النبي غرفة ٤ في عنبر ١ - يشكو من انسداد بالأذن ولا يستطيع السماع بها نهائياً ويطلب عرضه على الطبيب .
- ٣٥- شكوى السجين مدحت الشرييني متولي الشرييني في غرفة ٥ في عنبر ١ يشكو من تأخر الإفراج الشرطي الذي جاء مواعده منذ شهرين .

البعثة في زيارة سجن دمنهور العمومي للنساء

انتقلت البعثة بنفس الهيئة السابقة لسجن دمنهور العمومي للنساء وكان في استقبالها كلا من:

- السيد العقيد / خالد شفيق
- السيد العقيد / رسمي توفيق
- مأمور السجن
- نائب مأمور السجن

- وعدد من السادة الضباط من قيادات السجن

وأفاد السيد مامور السجن العقيد /خالد شفيق أن اعداد السجينات لحين وقت الزيارة هو ٤١٩ سجيناً ما بين حالات (سرقة- قتل- اموال عامة - مخدرات - اداب) منهم ٣١١ محكوم عليهن ، وعدد ٩٨ حالة تحقيق في قضايا مختلفة ،وحالة واحدة خوارج بالاضافة لعدد ٩ حالات اعدام .

وقد اوضح ان السجن يتكون من مبنى يحتوى على عدد ٢ عنبر احدهما مقسم الى جناحين والآخر يحتوى على جناح واحد وهذا بالاضافة الى مبنى الادارة ومستشفى وقاعة زيارات وكافيتريا وكانتين

زيارة العنابر

عنبر ١

هذا العنبر مخصص لجرائم الاموال العامة ويحتوى على جناحين :

- الجناح الاول منهم يحتوى على عدد ٦ غرف
- منهم عدد ٣ غرف جماعية بالاضافة الى عدد ٣ غرف إعدام ويحتوى الجناح على عدد ٨٢ سجيناً .
- الجناح الثانى يحتوى على عدد ٧ غرف منهم عدد ٣ غرف جماعية بالاضافة الى عدد ٤ غرف اعدام .

مواصفات الغرف الجماعية

بمساحة ٣,٥٠x١,٨٠ متر يوجد فى كل منها حوالى من ١١ الى ١٥ سجيناً ،مزودة بباب حديدى ذو فتحة مساحتها ١٠ x٣٠ سم وعدد ٢ فتحة تهوية مغطاة بسلك شبكى وقضبان حديدية ومزودة بعدد ٢ مروحة سقف وعدد ١ شفاط هواء وعدد ١ تليفزيون بالاضافة الى ادوات السجينات الشخصية التى تسمح الادارة بوجودها داخل الغرف ، وبكل غرفة مرحاض لقضاء الحاجة مساحته متر واحد x ٧٠ سنتيمتر وبه وصنوبر مياة ومغطاة بساتر قماش .

مواصفات غرف الاعدام

مساحة كل منها ٣x١,٥٠ متر مزودة بباب حديدى ذو فتحة مساحتها ١٠ x٣٠ سم ،وكل غرفة بها شبك صغير على الممر وشباك داخل الغرفة للتهوية عليه سلك شبكى وقضبان حديدية واضاءة الغرفة خارجية فقط وضعيفة للغاية ولا تحتوى الغرف على دورات مياة .

كما يحتوى كل جناح على حوش للتريض يستخدم للغسيل والنشر مساحته حوالى ١٢٠ متروسقفه مغطى بشبكة حديدية ،كما ان طرقات العنابرالتى بها الغرف مزودة بفتحات تهوية وتطل على حوش التريض

وكل جناح فى العنبر يحتوى على حمام يستخدم للاستحمام به عدد (٦) وحدات كل وحدة مزودة بساتر قماش ودش

- وبزيارة الغرف (٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠) تم ملاحظة أن جميع الغرف لا تحتوي على أسرة ويتم تسكين السجناء على مراتب أسفنجية مغطاة بملاءات متراسة على الأرض مباشرة ، وأن الغرف نظيفة ومرتبّة وذات إضاءة جيدة .
- وبسؤال السجناء عما إذا كان هناك أية مشاكل أو شكاوى بالنسبة للإدارة أو للنظافة أو الزيارات ، فلم يتم تلقي أية شكاوى من هذا النوع ، أكدت السجناء على وجود الزيارات الداخلية لذويهم المسجونين وأن ساعات التريض تكون من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الخامسة مساءً ويكون الخروج بشكل جماعي لكل الغرف ماعدا غرف الإعدام ، فحالات الإعدام تخرج لمدة نصف ساعة مرتين يومياً ، كما أكدن على عدم وجود مشاكل في العلاج أو الزيارات الخارجية .
- وبزيارة الغرفة رقم (٢) إعدام وبها السجناء / قطيفة عبد الرؤوف محمود شكر تهمتها قتل عمد وإنتهاك حرمة قبور - قضية رقم ٢٠٠٩ / ١ جنایات كوم حمادة ، وقد إشتكت من عدم وجود دورة مياة داخلية في الغرفة .
- غرفة (٣) إعدام وبها السجناء / هويدا أبو راشد الدسوقي حسن - تهمتها قتل عمد قضية رقم ٢٠٠٨ / ٢٠٨٧٤ جنایات بلقاس ، وقد طلبت محامي لحضور ومتابعة جلسات النقض الخاصة بقضيتها .
- السجناء / عبير يحيى السيد الخباز - تهمتها قتل عمد - (إعدام) قضية رقم ٢٠١١/٢٠٠٣٧ جنایات محرم بك ، وقد طلبت محامي لحضور ومتابعة جلسات النقض الخاصة بقضيتها
- السجناء / فاطمة بلاسي على عمار - تهمتها قتل عمد - (إعدام) قضية رقم ٢٥٠ / ٢٠٠٨ جنایات بلبیس ، وقد طلبت محامي لحضور ومتابعة جلسات النقض الخاصة بقضيتها
- السجناء / منى جودة محمد جودة - تهمتها قتل عمد - (إعدام) قضية رقم ١٦٢٤ / ٢٠٠٩ جنایات بني عبید / الدقهلية ، وقد تم إبلاغنا بأنها قد أصيبت بحالة فقدان نطق وتم عرضها على طبيب السجن إلا أن حالتها لم تتحسن ، ولم تتلق أي زيارات من ذويها ولا تعرف أي شئ عن مسار قضيتها ، وقد طلبت إحدى السجانات الإهتمام بحالتها بشكل خاص حيث أنها ليس لديها محامي يتابع جلسات النقض الخاصة بقضيتها وخاصة أنها لم تُعد تعي ما يجري حولها .

عنبر ٢

هذا العنبر مخصص لجرائم النفس يوجد به عدد ١٩٥ سجناء ويحتوى على جناحين كل منهما به حمام يستخدم للاستحمام به عدد (٦) وحدات كل وحدة مزودة بساتر قماش ودش .

الجناح الأول يحتوى على حوش واحد للترييض يستخدم للغسيل والنشر مساحته حوالى ٢٠٠ متر وسقفه مغطى بشبكة حديدية ، كما ان طرقات العنابر التى بها الغرف مزودة بفتحات تهوية وتطل على حوش الترييض .
ويوجد به عدد ٨ غرف جماعية مخصصة لجرانم النفس تحتوي كل منهم على على حوالى من ١١ إلى ١٥ سجينة ، وذلك بالإضافة إلى غرفة واحدة مخصصة للإعدام .
الجناح الثانى :

يوجد به عدد ٨ غرف جماعية مخصصة لجرانم المخدرات وغرفة واحدة للإعدام ، وتحتوى كل غرفة من الغرف الجماعية على عدد من ١٢ إلى ١٨ سجينة ، وبزيارة غرف العنبر رقم ٢ سواء الغرف الجماعية أو غرف الإعدام وجد أنها تتطابق في المواصفات من حيث المساحة ومحتويات الغرف مع غرف العنبر ١ .

الأمهات المرضعات داخل السجن :

يبلغ عدد الأمهات المرضعات داخل السجن ١٠ ، وعدد الأطفال بالسجن ١٠ أطفال، والتقت البعثة مع السجينة / حنان محمد إسماعيل شعبان ومعها طفلتها " بسملة " سنة ونصف ، والسجينة / هيام محمد رشاد ومعها طفلة " هدى أحمد ماهر " سنة واحدة ، وجميعهن أكدن على عدم وجود أية مشاكل مع الإدارة وعلى وجود الأطفال معهن طوال الوقت وتقوم إدارة السجن بصرف الأغذية والألبان المخصصة للأطفال ، كما لا يتم ذكر أية معلومات في شهادة ميلادهم عن أن الولادة تمت داخل السجن .
أما عن الأطفال المودعين في دور الرعاية الموجود داخل السجن فعددهم (٢) أكبر من عامين ويتواجدن مع أمهاتهم يومياً .

مستشفى السجن :

تقابلنا مع دكتور / اسلام محمود هزة - مدير المستشفى وهو تخصص جراحة تجميل وافادنا بأن بالمستشفى مبيت لطبيب واحد ٢٤ ساعة على مدار اليوم ، كما اشار إلى أن قوة الأطباء بالمستشفى هي خمسة اطباء ٣ تخصص نساء وتوليد ، ١ باطني ، ١ تجميل وجراحة
عدد الأسرة ١١ سرير، ويوجد بالمستشفى :
غرفة عمليات مغلقة لاتعمل وتحول الحالات التي تحتاج إلى عمليات إلى المستشفى العام بدمنهور .

- ١ . غرفة الكشف
- ٢ . غرفة وجهاز اسنان
- ٣ . غرفة غيارات

الصيدلية :

وحال توجهنا الى الصيدلية وجدناها مغلقة في الساعة الثالثة عصرا ، وهناك أدوية طوارئ خارج الصيدلية ولكنها غير كافية.

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

كما تم الاطلاع على الأدوية الموجودة بالطوارئ ، وأفاد مدير المستشفى بأنه إذا كانت الحالة تستدعي صرف العلاج يتم فتح الصيدلية وصندوق أدوية الطوارئ في عهدة الممرضة، كما تم الاطلاع على مكان يجهز كمشغل.

المكتبة :

مساحتها 3x3 متر، وبها عدد قليل من الكتب ، تتم استعارة الكتب للمساجين ، ويتردد على المكتبة من ١٥ إلى ٢٠ سجينة كل يوم.

التعليم:

وعما اذا كان هناك طلاب بمراحل التعليم المختلفة داخل السجن أفاد امين المكتبة بأنه يوجد طالبة في الصف الاول الاعدادي وطالبة ثانوية عامة ، وطالبة في الصف الثاني الثانوي الصناعي ، وطالبة خدمة اجتماعية ، و٤٢ من السجناء محو أمية ، وتم الاستكتاب لهم .

شهادات عن وفاة السجينة / هبة محمد محمد غازي :

توفيت السجينة / هبة محمد محمد غازي المحكوم عليها بالسجن لمدة ١٥ عاماً في قضية قتل عمد -رقم ٧٠٧٩ / ٢٠١١ جنایات المنتزة والمسجونة من ٢٨ / ٣ / ٢٠١١، والتي كشف تقرير الدكتور محمد على مقرش مفتش الصحة بالبحيرة عن وجود شبهة جنائية في مقتلها، وكانت السجينة تتردد على مستشفى دمنهور العام للغيار على جرح قطعى بالإلية اليسرى طوله حوالى ٨ سم وأن الجرح تمت خياطة بحوالى ٦ غرز ، تحت الجلد و ١٠ غرز للجلد، وسبب الإصابة أثر انزلاق على الأرض في الحمام حيث اصطدمت بصنبور المياه أثناء تواجدها بدورة مياه الزنزانة نتيجة نوبة صرع، وتم الغيار على الجرح وفترة العلاج كانت أقل من ٢١ يوماً، وقد ترددت النزيلة على مستشفى دمنهور التعليمي أكثر من مرة خلال شهر مايو ٢٠١٣، وجاء فى التقرير أنها تعاني من جرح أعلى الفخذ الأيسر وأنميا حادة ومطلوب نقل دم لها.

وقد توجهت البعثة الى عنبر ٢ غرفة ١٠ والتي كانت تقيم فيها السجينة هبة محمد محمد غازي وقد تم التوجه الى الحمام المتواجد فى الغرفة وهو المكان الذى سقطت فيه السجينة وقد تم ملاحظة انه صغير جدا مساحته متر واحد X ٧٠ سنتيمتر وهو غير مخصص للاستحمام وبسؤال السجينات الموجودات فى هذه الغرفة عما حدث لزميلتهن فقد ذكرت لنا السجينة / شيماء جميل انها اول من توجهت الى هبة وقالت ان هبة كانت تستحم وقد سمعت صوت انين ووجدتها فى حالة إغماء وذكرت انها وجدتتها قد سقطت على صنبور المياه الموجود بالقرب من الارض وهو ما سبب لها جرح كبير فى خلف الفخذ الايسر واصابة فى الرأس ، ثم تم افاقتها وتوجهت ادارة السجن بها الى مستشفى السجن ، كما ذكرت انها كانت تعاني من مرض الصرع وانها كان يحدث لها حالات اغماء كثيرة أثناء فترة سجنها .

وبسؤال شاهدة اخرى وهى السجينة / الهام ابراهيم ذكرت انها ايضا توجهت اليها عند سقوطها على صنبور الحمام وكانت فى حالة إغماء ووجدتها على نفس الحالة التي ذكرتها السجينة / شيماء جميل.

وأفادت العريف / عزة المداح أن السجينة المتوفاة قد سقطت في الحمام الداخلي للغرفة يوم ٧ مايو ٢٠١٣ حوالي الساعة الواحدة ظهراً وتم نقلها لمستشفى السجن فور سقوطها لتضميد الجرح ، وأمر الدكتور / عمرو محمود إسماعيل مدير مستشفى السجن بإرسالها إلى مستشفى دمنهور العمومي لخياطة الجرح في نفس يوم سقوطها في حوالي الساعة الثانية ظهراً، وأن السجينة قد عادت مرة أخرى في نفس اليوم إلى مستشفى السجن بعد خياطة الجرح ، ثم خرجت ثلاث مرات لمستشفى دمنهور التعليمي للغيار علي الجرح ٣ مرات، آخر مرة كانت يوم ١٦ مايو ٢٠١٣ وكانت مصابة بإرتفاع في درجة الحرارة وتبرز دموي وأنيما ولم تعد للسجن مرة أخرى حتى وفاتها في يوم ١٩ مايو ٢٠١٣ الساعة السادسة والنصف مساءً.

كما تشير هذه الشهادات إلى أن السجينة المتوفاة كانت تعاني من حالة صرع مزمن ، وأن نوبات الصرع كانت متكررة ، وبعد حادثة سقوطها لو تلقى الرعاية الصحية المناسبة حيث كانت حالتها تحتاج إلى علاج تخصصي .

وتشير هذه الشهادات إلى أن السجينة المتوفاة/ هبه محمد محمد غازي لم تلق الرعاية الصحية الكاملة فور إصابتها، حيث كان ينبغي حجزها بالمستشفى لكي تكون تحت الرعاية الطبية حتى اكتمال شفائها من الجرح الخطير الذي أصيبت به جراء سقوطها.

الشكاوى

وقد تلقت البعثة أثناء زيارتها للعديد من الشكاوى منها :

٧- طلبات النقل لسجون أخرى :

- السجينة / فوزية عبد العزيز مبروك - تطلب نقلها لسجن شبين القناطر .
- السجينة / سعدية محمود على - تطلب نقلها لسجن المنصورة .
- السجينة / فاتن أحمد شاهين - تطلب نقلها لسجن القناطر .
- السجينة / نجا حسن عبد الله - تطلب نقلها لسجن شبين الكوم .
- السجينة / رضا محمد نصر - تطلب نقلها لسجن المنصورة .
- السجينة / سهير فاروق عبد الرازق قضيتها شيكات وعليها حكم ١١٠ سنة سجن مضى منها ٥ سنوات وتطلب نقلها الى سجن المنصورة حيث ان لديها ٦ اطفال يقيمون بمفردهم .
- السجينة / انوار عبدالعزيز حسنين الشافعى قضيتها قتل وعليها حكم بالسجن المؤبد وقد قضت ٤ سنوات فى سجن طنطا وستة شهور فى سجن دمنهور العمومى وتطلب نقلها الى سجن شبين.

- السجينة /فاطمة عطية محمد حسن خليل قضيتها خطف واستدراج وعليها حكم بالسجن ١٠ سنوات وقد قضت ٣ سنوات منهم فى سجن طنطا وستة شهور فى سجن دمنهور العمومى وتطلب نقلها الى سجن شبين.
- السجينة / نسرین السيد محمد جمعة قضيتها مخدرات وعليها حكم بالسجن المؤبد وتطلب النقل الى سجن القناطر حيث ان اختها السجينة عزيزة السيد محمد مسجونة هناك فى نفس القضية وهى مريضة وتعانى من جلطة دماغية وشلل نصفى وتحتاج الى أن تكون بجوارها .
- السجينة / إيمان رفعت حسين – تطلب نقلها لسجن القناطر .
- السجينة / سامية إبراهيم عبد المطلب شحاتة – تطلب نقلها لسجن شبين الكوم .
- السجينة / سوزان فكري محمود السعيد – تطلب نقلها لسجن شبين القناطر .
- السجينة / بدور محمد إمام – تطلب نقلها لسجن شبين القناطر .
- السجينة / بهية عبد السلام المنشاوي – تطلب نقلها لسجن شبين الكوم .
- السجينة / أنوار عبد العزيز الشافعي – تطلب نقلها لسجن شبين الكوم .
- السجينة / وردة الشربيني أبو العينين النجار – تطلب نقلها لسجن القناطر .
- السجينة / فاطمة محمد حسن خليل – تطلب نقلها لسجن شبين الكوم .

كما أكد السيد العقيد / رسمي توفيق نائب مأمور السجن أنه قد تم تقديم كل طلبات النقل للسجون الأخرى ولكن تم الرد بالرفض لعدم وجود أماكن شاغرة بتلك السجون تسمح بإستضافة أعداد أخرى لديها ، وأنه حينما توجد أماكن خالية سوف يتم قبول طلبات النقل.

٨- طلبات المساعدة القانونية وتوفير محامين :

- تلقت البعثة العديد من طلبات المساعدة القانونية وتوفير محامين لمتابعة جلسات المحاكمة والنقض لقضايا السجينات التالي أسماؤهن :
- السجينة / رحمة عطية رضوان – تهتمها خطف – وجاري التحقيق معها منذ ٧ شهور وتطلب توفير محامي .

- السجينة / نعمة السيد على عوض - تهمتها قتل - جاري التحقيق معها منذ عام ونصف وتطلب توفير محامي .
- السجينة / زينب مصطفى أحمد - تهمتها قتل - وجاري التحقيق معها منذ ثلاث سنوات وتطلب توفير محامي ، مع العلم أنها قد تجاوزت مدة الحبس الاحتياطي .
- السجينة / رقية أحمد أنور - تهمتها قتل - وجاري التحقيق معها منذ شهر ونصف وتطلب توفير محامي .
- السجينة / نور الهدى سعد الدين عباس عنبر ٢ - غرفة ١١ وقضيتها قتل وعليها حكم بالسجن ٢١ عام قضت منها ٣ سنوات وتطلب محامى لمتابعة النقص ، وتلتمس زيارة داخلية لزوجها الموجود في سجن وادي النطرون .
- السجينة عواطف راغب ابراهيم الحناوى وقضيتها اموال عامة "ايصالات امانة" وعليها حكم بالسجن ٧ سنوات وتطلب محامى لمتابعة النقص.
- السجينة نعمة السيد على عوض عنبر ٢ غرفة ٥ وقضيتها قتل وتطلب محامى لمتابعة القضية حيث انها موجودة فى السجن من سنة ونصف ولم يصدر الحكم وتطلب اخلاء سبيل ومتابعة القضية من خارج السجن.

٣ - طلبات توفير الميسرة :

- يوجد العديد من المساجين داخل السجن المحكوم عليهم بغرامات مالية تستحق الدفع ويعجزون عن دفعها لعدم قدرتهم المالية، وهي تمنعهم من التمتع بالعفو الشرطي والافراج بعد نصف المدة أو ثلاثة أرباع المدة كإسقاط جريمته، حيث أن إستكمال الإجراءات يستلزم أن يتم تسديد الغرامة إذا كان السجين حالته المادية تسمح بذلك، أو أن تمنح النيابة لهؤلاء السجناء المتعثرين شهادة تفيد عدم مقدرتهم على دفع هذه الغرامة ويتم إسقاطها عنهم وهي ما يسمى بـ (الميسرة).
- * هنالك شكوى عامة من السجناء أن نيابة الإسكندرية لا تقوم بتوفير هذه الميسرة، مما يترتب عليه حبسهم لمدة ثلاثة شهور أخرى بعد إنقضاء مدة سجنهم ومن نماذج الشكاوى التي تلقتها البعثة :
- السجينة / عاليًا حسن على سلمان ٦١ سنة - عنبر ٢ - غرفة ١١ (تهمتها قتل - سرقة) تلتمس توفير ميسرة من نيابة غرب الإسكندرية لإلغاء الغرامة التي تبلغ ١٠ آلاف جنية ، وعليها حكم بالسجن ٨ سنوات قضت منها ٤ سنوات وتطلب افراج نصف المدة .
 - السجينة / هناء محمد على حسين- عنبر ٢ - غرفة ١١ (تهمتها قتل) تلتمس توفير ميسرة وأجازة لمدة ٤٨ ساعة حيث أنها قد تخطت مدة العشرون عاماً في السجن .

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

- السجينة / رضا صلاح محمد عبد العال عنبر ١- غرفة ٩ - تطلب توفير ميسرة لإلغاء الغرامة التي تبلغ ٤٧ ألف جنية وسوف تنتهي مدة حبسها في ٦ أغسطس ٢٠١٣ وسوف تعود مرة أخرى للسجن إذا لم تقوم بتقديم الميسرة .
- السجينة /صفية سعد العشرى سعد الزغبى والموجودة فى عنبر ٢ غرفة ١٢ وقضيتها اموال عامة وعليها حكم بالسجن سنة وقضت منها ٨ شهور وعليها ١٠ الاف جنية حق مدنى وتلتمس دفع المبلغ.
- السجينة / محاسن جنيدى ابراهيم وقضيتها مخدرات وعليها حكم بالسجن ١٠ سنوات وسيتم انتهاء مدة سجنها فى يوم ٦ يوليو ٢٠١٣ ولكن ليس معها مبلغ الغرامة وبدون دفعه سوف يتم سجنها ٣ شهور اخرى.

٤- طلبات افراج :-

- السجينة /منى محمد السعيد عفيفى وقضيتها تزوير بطاقة وعليها حكم بالسجن ٧ سنوات قضت منها ٤ سنوات وتطلب الافراج عنها بنص المدة.
- السجينة / سهير صلاح سليمان هجرس وقضيتها تبديد وعليها حكم بالسجن ٥ سنوات و ١٠ شهور قضت منها ٤ سنوات وشهرين وتطلب افراج ثلاثة ارباع المدة.
- السجينة / رباب فولى احمد وقضيتها ترويج عملة وعليها حكم بالسجن ٣ سنوات قضت منها ٢٠ شهر وتطلب افراج نصف المدة.
- السجينة / زينب الدمرداش احمد محمد وقضيتها تبديد وعليها حكم بالسجن ١٣ سنة و ٦ شهور قضت منها ٥ سنوات "كاملة" وتطلب افراج ثلاثة ارباع المدة.
- السجينة / ماجدة السيد عبدالمجيد وقضيتها مخالفات مبانى وعليها حكم بالسجن ٥ سنوات وتطلب افراج نصف المدة.
- السجينة / سعيدة على ابراهيم زايد وقضيتها اموال عامة وعليها حكم بالسجن ٣ سنوات قضت منها سنتين وتطلب افراج نصف المدة.
- السجينة / سهام احمد محمد سليمان وقضيتها قتل وعليها حكم بالسجن ١٠ سنوات قضت منها ٢ سنة ونصف وتطلب افراج نصف المدة.
- السجينة / نعمة عبد الكريم عبد العال وقضيتها قتل وعليها حكم بالسجن ١٥ سنة قضت منها ٣ سنوات وتطلب الافراج بعد نصف المدة .

٤- شكاوى أخرى :-

- شكاوى السجينة / هانم مصطفى العريان - عنبر ٢ - غرفة ٥ تحقيق وقد كان حكم عليها غيابياً منذ ٧ سنوات فى قضية عمارة لوران بالإسكندرية ، ولم تكن فى مصر عند صدور الحكم عليها وعندما عادت منذ ٤ سنوات تم اعتقالها وأعيدت الإجراءات وصدر

- ضدها نفس الحكم ، وهي تشكو من تأخر نظر النقض في القضية الخاصة بها وتلتبس الإفراج عنها لحين صدور الحكم حيث أنها تبلغ من العمر ٦٠ عاماً .
- السجينة / هناء محمد الطحاوي - عنبر ٢ - غرفة ٥ تحقيق وتهمتها قتل وتلتبس إخلاء سبيلها لحين صدور الحكم حيث أنها موجودة بالسجن منذ ٤ سنوات وتجاوزت مدة الحبس الاحتياطي .
- السجينة / هند رجب رجب سلامة - عنبر ١ - غرفة ٦ تهمتها قتل عمد من ٢٢ / ٧ / ٢٠٠٨ وكان محكوم عليها بالإعدام ثم عادت للتحقيق مرة أخرى بعد النقض ، وتلتبس إخلاء سبيلها وفك الأحرار ومتابعة القضية من الخارج حيث أنها قد تجاوزت مدة الحبس الاحتياطي وهي عامين وسوف تكمل عامها الخامس بعد ثلاثة أشهر .
- السجينة / جواهر رزق محمد عبد الله - عنبر ٢ تهمتها قتل - موجودة بالسجن منذ ٣ سنوات وكان محكوم عليها بعشر سنوات ولديها نقض ، وهي تلتبس إخلاء سبيلها ومتابعة القضية من الخارج حيث أنها تجاوزت مدة العامين حبس احتياطي .
- السجينة / عنايات على محمد التونسي - عنبر ١ - غرفة ٥ وتلتبس من المجلس الإتصال بذويها (زوجها وابنها) للتعاون مع جمعية مصر الخير لتسديد ديونها حيث أنهم يرفضون التعاون مع الجمعية .
- السجينة / رحاب جابر عبد القوي - عنبر ١ - غرفة ٨ وتلتبس من المجلس الإتصال بزوجها السيد / أ. م وهو يعمل ضابط بالبحرية وذلك حتى يسمح لها برؤية أطفالها .
- السجينة / فرحانة على محمد السيد الحلواني والموجودة في عنبر ١ غرفة ١٠ وقضيتها اموال عامة وعليها حكم بالسجن ١٥ سنة وذكرت انه تم تخليص الدين وانه لم يتم التصالح لرفض الشاكي وتلتبس من البعثة الاتصال بالشاكي للتصالح.
- السجينة / رانيا صالح محروس وقضيتها شيكات وعليها حكم بالسجن ١٥ سنة وقضت منها ٣ سنوات وذكرت انها لديها مشكلة في التصرف في اموالها.
- السجينة / سامية عمر محمد وعليها حكم بالسجن المشدد ٣ سنوات وتلتبس زيارة ابنها المريض في المستشفى وذكرت انه سوف يتم العفو عنها في ٢٦ اكتوبر ٢٠١٣ ولكن عليها غرامة ٥٠ الف جنيه ولكنها لا تستطيع دفع المبلغ.

شكوى السجانات

- كما تلقت البعثة شكوى من بعض العاملات بإدارة السجن وعددهن ٨٥ عاملة يلتسن فيه من إدارة السجن توفير وسيلة مواصلات لتوصيلهن من وإلى منطقة الرحمانية بالبحيرة حيث مقر إقامتهن والتي تبعد حوالي ساعتين عن السجن .

قضية الغارمين وعقوبة السجن في عدم الوفاء بالتزام تعاقدي

تعج السجون المصرية بآلاف الحالات من الذين يحكم عليهم بالسجن في جنایات تتعلق بالإخلال بالتزامات تعاقدية، وتعج السجون بآلاف الحالات ممن يشكون من تعرضهم لقدر من التعریر عندما وقعوا على سندات بمديونيات. هذه القضية تحتاج لتدخل عاجل من المشرع لسد كل الثغرات التشريعية ولوقف عقوبة السجن في حالات عدم الوفاء بالتزامات التعاقدية طبقاً للمادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد رصدت البعثة وجود محاولات من بعض الجمعيات الخيرية مثل جمعية مصر الخير للتدخل لسداد هذه المديونيات، ولكن الثغرات القانونية قد تسمح للدائن بالمغلاة لابتزاز السجين في مقابل التصالح معه. ومن الحالات التي رصدناها في سجن دمنهور (رجال).

م	إسم السجين	المبلغ المستحق
١	فخري مدحت فخر الدين	٤٠٠٠
٢	جمال محمد عبد الهادي	٦٠٠٠
٣	أحمد شعبان أحمد	٣٥٠
٤	حاتم فريد عليوة السيد	١٠٠٠٠
٥	محمد سمير محمد عبد العال	٨٠٠٠
٦	محمد محمود حسن علي	١٠٠٠
٧	وسام علي حسن شعبان	١٥٠٠
٨	مساعدة عبد الرازق عبد الله	٦٠٠٠
٩	محمد محمود محمد السيد	٦٠٠٠
١٠	حسن كمال حسن مبروك	٢٠٠٠
١١	شوقي رمضان إبراهيم	١٢٠٠٠
١٢	عصام محمد محمد الصول	٦٠٠٠
١٣	خالد عبد العزيز عبد المطلب قريظم	٥٠٠٠
١٤	جمال ابراهيم محمد	٨٠٠٠



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

المجلس القومي لحقوق الانسان

١٢٠٠٠	رامي عبد الصمد فرج	١٥
٧٠٠٠	على عبد السلام الدمرداش	١٦
٧٠٠٠	فايز على ابراهيم على	١٧
٦٠٠٠	رفعت ابراهيم محمد	١٨
-----	جمال شعبان مصطفى	١٩
-----	عبد الرحمن محمود عبد الرحمن	٢٠
١٥٠٠٠	احمد السعيد احمد الجبالي	٢١
٢٠٠٠	محمد أحمد احمد عبد الونيس	٢٢
٥٠٠٠	رضا عادل مرسي محمد	٢٣
١١٠٠٠	سعيد محمد علي رضوان	٢٤
٥٠٠٠	عاطف احمد عبد الحفيظ	٢٥
٤,٥٠٠	السيد عبده ابراهيم	٢٦
١٥٠٠٠	محمود رضا ابراهيم	٢٧
٣٠٠٠	محمد محمود عبد المطلب علي	٢٨
٥٠٠٠٠	محمد عبده محمد اسماعيل	٢٩
-----	سمير ابراهيم اسماعيل	٣٠
٧٠٠٠	احمد ابو الفتوح عبد الحليم	٣١
٢٠,٠٠٠	فتوح ابراهيم قاسم	٣٢
٣٠,٠٠٠	صلاح محمد محمد عمارة	٣٣
٣٠٠٠	السيد السباعي محمد السباعي	٣٤
١٠,٠٠٠	ايمن هلال حافظ على	٣٥



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

المجلس القومي لحقوق الإنسان

٢٠,٠٠٠	احمد عبد الله احمد الشريف	٣٦
١٠,٠٠٠	يونس فتحي قاسم موسي	٣٧
٢٠,٠٠٠	السباعي محمد ابو زيد	٣٨
١٠,٠٠٠	عادل محمد علي هدهد	٣٩
١٠,٠٠٠	نصر رياض هيكل	٤٠
٤٠,٠٠٠	خالد عبد الله مصطفى	٤١
٤٠,٠٠٠	محمد ابو اليزيد محمد الخشاب	٤٢
٣٠,٠٠٠	السيد نبيل السيد بكر	٤٣
٨٠٠٠	سعيد عبد الله قنديل سعيد	٤٤
١٠,٠٠٠	ابراهيم ابراهيم ابراهيم سعيد	٤٥
-----	العربي سلامة محمد الدمنهوري	٤٦
٢٠,٠٠٠	نصر خليل خليل السنهوري	٤٧
٨٠٠٠	محمد صلاح سليم عطية	٤٨
٢٠٠٠	السعيد الشريف عرابي	٤٩
٥٠,٠٠٠	على عبد الحميد على	٥٠
٤٠٠٠	محمد طه محمود عبد الفتاح	٥١
٢٠٠٠	صبحي فتحي راشد	٥٢
٥٠٠٠	شعبان زين العابدين الصافي	٥٣
٥٠٠٠	فكري ابراهيم السيد فايد	٥٤
٣٠٠٠	محمد حسن حسن	٥٥
٥٠٠٠	اسامة محمد فوزي عبد العزيز	٥٦



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

المجلس القومي لحقوق الإنسان

٤٠٠٠	محمد دسوقي يوسف عشري	٥٧
٣٠٠	علي رياض مصطفى عبده	٥٨
٣٠٠٠	عبد الله حسن عبد الصمد	٥٩
٢٠,٠٠٠	خالد ابو اليزيد علي	٦٠
١٥,٠٠٠	وائل اسماعيل محمد حمودة	٦١
١١,٠٠٠	محمد محي الدين احمد اسماعيل	٦٢
٢٠٠٠	عمرو محمود يونس	٦٣
٢٠٠٠	وائل محمد السعيد فوزي	٦٤
١٩,٠٠٠	حسن احمد السيد	٦٥
١٠,٠٠٠	علي كمال الدين عطية غراب	٦٦
٥٠٠٠	علاء محمد ابراهيم شحاتة	٦٧
١٢,٠٠٠	ربيع محمود العقيقي	٦٨
٥٠٠٠	رسمي خالد عدلي	٦٩
٥٠,٠٠٠	عبد العاطي سعد الشرقاوي	٧٠
٣,٠٠٠	ابراهيم زكريا ابراهيم	٧١
٢٠,٠٠٠	ابراهيم فتحي ابراهيم	٧٢
-----	رمضان عبده ابراهيم	٧٣
-----	سالم السعيد العسال	٧٤
١٠,٠٠٠	السيد محمد يوسف الصابر	٧٥
٣٠٠٠	أبراهيم زكريا ابراهيم بدر	٧٦
١٠,٠٠٠	محمد صبحي محمد خميس	٧٧
١٥,٠٠٠	أحمد محمد سيد احمد	٧٨
١٠,٠٠٠	أحمد عبد الهادي مصطفى	٧٩
١٠,٠٠٠	محمد حمادة مهدي محمد	٨٠
٢٠٠٠	كمال عبدالجواد ابراهيم	٨١



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

المجلس القومي لحقوق الإنسان

١٠,٠٠٠	مشحوت عبدالعاطى عبدالمعطى	٨٢
٤,٥٠٠	نشأت احمد أبراهيم	٨٣
٣,٥٠٠	عاطف مسعد خميس	٨٤
١٠,٠٠٠	خالد شحاته عبدالحميد	٨٥
١٠,٠٠٠	السيد الصافى عبدالنبي	٨٦
-----	صبحى عزت أحمد	٨٧
اتعاب حمامة	محسن محمد رفاعى	٨٨
٤,٥٠٠	أحمد عطية عبد العظيم	٨٩
٥٠٠٠	مسعد محمد السيد عبدالهادى	٩٠

توصيات لتحسين معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين في المنظومة العقابية

النظام العقابي في أي دولة هو انعكاس للأسس الدستورية والحضارية القائمة في المجتمع ولذلك لم تتوقف المحاولات لتطوير النظم العقابية ليس هذا فحسب، بل لبحث وتطوير الأوضاع المعيشية للسجناء داخل محبسهم، فالعلاقة ما بين تطوير فلسفة النظام العقابي وتطور الأوضاع المعيشية بالتبعية قائمة وواضحة وهي علاقة مطردة، ففي الوقت الذي كانت تقم فيه الفلسفة العقابية على فكرة القهر البدني لم يكن هناك احتياج لبحث المستوى المعيشي والصحي للسجناء ولكن مع التطور الواضح في الفلسفة العقابية والذي باتت تتبنى لفكر إعادة تأهيل السجناء لإعاده دمجهم وانخراطهم في صفوف المجتمع مره أخرى بات علينا أن نتباحث حول أحوال السجناء المعيشية والصحية داخل محبسهم، وحتى تتواكب هذه الأوضاع مع دستور مصر الجديد الذي نص على:

المادة ٣٦ "كل من يقبض عليه او يحبس او تقيد حريةه بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ كرامته ، ولا يجوز تعذيبه ، ولا ترهيبه ولا اكراهة ولا ايداؤه بدنيا او مغنويا، ولا يكون جزه ولا حبسة الا فى اماكن لانقه انسانيا وصحيا ، وخاضعة للإشراف القضائى. ومخالفة شىء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها وفقا للقانون .

وتنص م٣٧

"السجن دار تأديب وتهذيب واصلاح يخضع للإشراف القضائي ، ويحظر فيه كل ما ينافي كرامة الانسان أو يعرض صحته للخطر ، وتعنى الدولة بتأهيل المحكوم عليهم وتيسر لهم سبل الحياة الكريمة بعد الافراج عنهم."

وهو ما يتوافق مع قواعد الشرعية الدولية لحقوق الإنسان والتي نصت على أهمية توفير حقوق دنيا لمعاملة السجناء انطلاقاً من تطور الفلسفة العقابية على مستوى العالم اجمع.

ومع المادة العاشرة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي تنص على أن يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني. 2أ (يفصل الأشخاص المتهمون عن الأشخاص المدانين، إلا في ظروف استثنائية، ويكونون محل معاملة على حدة تتفق مع كونهم أشخاصاً غير مدانين، ب) يفصل المتهمون الأحداث عن البالغين. ويحاولون بالسرعة الممكنة إلى القضاء للفصل في قضاياهم.

٣- يجب أن يراعى نظام السجون معاملة المسجونين معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي. ويفصل المذنبون الأحداث عن البالغين ويعاملون معاملة تتفق مع سنهم ومركزهم القانوني.

وفي اطار سعي المجلس القومي لحقوق الإنسان لتطوير مبادرة متكاملة لتطوير المؤسسات العقابية بالتعاون مع كل الجهات المعنية، فإن المجلس يعبر عن قلقه الشديد من حالة الاكتظاظ وزيادة أعداد السجناء في السجون المصرية بشكل عام بما يصل لضعف طاقة السجون الاستيعابية مما يشكل عبئاً كبيراً على إدارات السجون فيما يتعلق بالانضباط والسيطرة على السجناء وهو ما يؤدي لتغليب الجوانب الأمنية الانضباطية على حساب تمتع السجناء بقواعد المعاملة الدنيا لمعاملة السجناء.

وسجن دمنهور العمومي يعاني كغيره من الاكتظاظ في الزنازين حيث تقل المساحة المخصصة للمسجون في الزنزانة عن متر مربع بينما تغلق عليه الزنزانة طوال اليوم باستثناء ساعة للتريض يحرم منها بعض المساجين لدواعي أمنية.

وهو ما يتناقض مع تنص المادة ١ من قرا السيد وزير الداخلية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٩٨ ((يخصص لكل مسجون أو مسجونة الأثاث والأدوات الأتية (سرير - مرتبة - ملاءة للسرير - وسادة - عدد ٢ كيس للوسادة - بطانية صوف صيفاً أو أثنتان شتاءاً) ، ومن خلال زيارتنا للعنابر وجد أنه لا يوجد بها أية أسرة حيث ينام المسجونين على مراتب لا يتعدى عرضها عن ٦٠سم، أو بطاطين لمن لا يملكون مراتب، موضوعة على الأرض مباشرة ومتراسة. ويتضح من ذلك أن قرار السيد وزير الداخلية غير مفعّل.

ومن هنا نوصي بتوفير سرير لكل مسجون طبقاً للقرار المذكور.

كما أن سجن دمنهور العمومي يفتقد لوجود منشآت تأهيلية وتدريبية ونتاجيه تستفيد بالطاقات المعطلة للمسجونين وتؤهلهم لما بعد السجن، وتخلق لديهم الأمل وتحفزهم على التغيير، فتنحصر حياتهم لصراع متصل للحصول على أدنى الحقوق التي تبقي الإنسان على قيد الحياة.

كما أن المادة رقم ١١ من قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم السجون تقرر أن المسجون الذي يعمل في السجن يستحق أجراً مقداره أربعة جنيهات كحد أدنى عن عمله اليومي ويجوز منح المسجون أجراً أعلى مقابل قيامه بأعمال فنية ممتازة ، وما زال هذا الوضع على ما هو عليه منذ عام ١٩٦١ مع العلم أن الـ ٤ جنيهات التي رصدنا أن المسجون الذي يقوم بمحو أمية زملائه المسجونين يتقاضاها يوميا هي غير ملائمة بالمرّة للظروف الحالية في عام ٢٠١٣ ، ولذلك نوصي برفع الأجر حتى يتناسب مع القيمة الشرائية للاحتياجات الأساسية لتشجيع المسجونين على العمل.

لقد تحولت معظم السجون في مصر لمخازن للبشر وهو ما يخالف الدستور المصري الجديد الذي يجب أن يطبق على أرض الواقع.

نحن لا نلقي باللوم هنا على مصلحة السجون بمفردها، لأن المشكلة أكبر من قدرتها المادية ومكنتها القانونية، ولذلك فإننا نخاطب هنا الحكومة والبرلمان والمجتمع بأن يتحملوا المسؤولية الكاملة حتى تصل رياح التغيير والثورة إلى السجون والمؤسسات العقابية حتى لا تكون هناك مناطق في مصر توصف بأنها وراء الشمس.

مبادرة "مؤسسات عقابية رحيمة وإنسانية"

ومما تقدم يطرح المجلس القومي لحقوق الإنسان هذه المبادرة المتعلقة بإصلاح السجون والمؤسسات العقابية أملين أن يتعاون الجميع لإنجاحها وذلك بإدخال إصلاحات جذرية على منظومة السجون نحددها في عدد من المحاور:

المحور الأول: التوسع في تطبيق العفو الشرطي

يهيب المجلس القومي لحقوق الإنسان بالسيد رئيس الجمهورية بوصفه الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية أن يبادر بتكليف السيد المستشار وزير العدل بتشكيل لجنة وزارية موسعة لمراجعة أوضاع من يستحقون العفو الشرطي الاستثنائي وتتكون من:



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

المجلس القومي لحقوق الإنسان

وزارة العدل - مصلحة السجون - الأمن العام - المجلس القومي لحقوق الإنسان - المجلس القومي للمرأة - المجلس القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية - وزارة الصحة (الطب النفسي) - مصلحة الطب الشرعي- وزارة التأمينات والتضامن الاجتماعي.

وتنقسم هذه اللجنة لأربعة لجان مع الاحتفاظ بنفس التمثيل، تختص كل منها بقطاع جغرافي، لتتمكن من زيارة كل السجون ومقابلة السجناء ممن تنطبق عليهم قواعد العفو الشرطي الذي يجب أن يتركز على:

أ- كبار السن والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة ممن لا يشكلون خطورة

ب- من قضوا نصف مدة العقوبة مع حسن السيرة

ت- تيسير الإفراج عن الغارمين والمحكومين في جرائم مالية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية الراغبة في إجراء المصالحات مع أصحاب الحقوق المالية للإفراج عنهم، وبشكل خاص أصحاب المديونيات الصغيرة.

وفي جميع الأحوال يراعى بحث كل حالة على حده والأخذ في الاعتبار مقتضيات تأمين المجتمع من العناصر الخطرة.

وتقوم اللجنة برفع التوصية بالإفراج المشروط عن من ترى من السجناء وفقاً لضوابط تضعها اللجنة التي ينبغي أن يصدر بتوصياتها قرار تنظيمي بالأداة التشريعية المناسبة وفقاً لأحكام الدستور والقانون.

المحور الثاني: إصلاح البنية التحتية للسجون

وذلك بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لهذا الغرض وإعطائها الأولوية بالنظر إلى أن المسجون هو شخص أولى بالرعاية الإنسانية لأن المجتمع هو من حبسه في هذا المكان.

هناك سجون لا تتمتع بالحد الأدنى للحياة الإنسانية تحتاج لبناء سجون بديلة، وبعضها يمكن إصلاحه، كما أن هناك حاجة لبناء سجون جديدة تتوافر فيها شروط الحد الأدنى لمعاملة السجناء بالنظر للزيادة السكانية الكبيرة.

المحور الثالث: الإصلاح والتأهيل

سرعة تحويل السجون إلى مراكز تدريب وتنمية بشرية وبناء الورش والمصانع الصغيرة وتدريب السجناء على الحرف المختلفة التي تناسب مستوى تعليمهم واستعدادهم وما يلائم المنطقة التي يتواجد فيها السجن، وتشجيع الحرف اليدوية والأعمال الفنية وإقامة المعارض لمنتجات السجون، هذا الأمر سيعود بالفائدة على السجنين مادياً ومعنوياً ويؤهله لكي يكون عنصر منتج بعد خروجه، ويخلق الحافز لدى المسجون للالتزام بالتعليمات حتى لا يحرم من العمل والكسب. وهذا سيحول السجون لأماكن منتجة تدر دخلاً يمكن أن يساهم في تحسين أوضاع السجون نفسها.

مصلحة السجون لها خبرات سابقة في بعض السجون ولكنها في حاجة لتتعميم واستدامة هذه المشروعات في كل السجون. هذا الأمر يمكن تدبيره بمشاركة وزارة التربية والتعليم ووزارة الإسكان وغيرها من الوزارات التي يمكن أن تقدم الجهد الفني والتدريبي، كما يجب أن يفتح الباب لإقامة شراكات مع المجتمع المدني لتمويل هذه المشروعات الصغيرة، والإشراف على بعض هذه الورش وتسويق إنتاجها.

المحور الرابع: الإصلاح التشريعي

وهو المحور التشريعي المتعلق بتخلف المنظومة التشريعية، وضرورة مراجعة الكثير من المواد في قانون العقوبات التي تعتمد إلى حد كبير على العقوبات السالبة للحرية في الجرائم البسيطة، وهو ما يحتاج لإعادة نظر في ذلك، مع الأخذ في الاعتبار ما نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة ١١: ((لا يجوز سجن أي إنسان لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدي.))

وسيعمل المجلس القومي لحقوق الإنسان على المساعدة في اقتراح تعديلات قد تساهم باستبدال عقوبات الحبس في الجرائم البسيطة بالعقوبات المالية، أو خدمة المجتمع.

وبشكل عاجل فإن المجلس القومي لحقوق الإنسان يوصي:

- ١- انتظام فترات التريض، حيث أن ساعة واحدة في اليوم لا تتوافق مع الحدود الدنيا لمعاملة السجناء في ظل حالة اكتظاظ الزنازين.
- ٢- معالجة حالة التكدس داخل الزنازين حيث أن وجود هذا العدد الكبير من النزلاء داخل هذه المساحة الضيقة يؤدي إلى انتشار العديد من الأمراض البولية والأمراض الصدرية .
- ٣- متابعة الحالة الصحية للمرضى بشكل منتظم وسرعة إجراء العمليات الجراحية للمرضى

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

المجلس القومي لحقوق الإنسان

٣- مراجعة حالات الحبس الاحتياطي لمن تجاوزوا مدد الحبس الاحتياطي المقررة قانوناً، للاستفادة مما قرره قانون الإجراءات الجنائية بهذا الخصوص.

٤- توفير صالة لتناول الطعام صالحه ومجهزة تسمح للمسجونين بتناول الوجبات بشكل يحفظ كرامتهم .

٥- تعميم دور أطباء السجون في التصدي لانتهاكات حقوق السجناء وغيرهم من المحتجزين داخل السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز، وإصدار تعليمات لهم بضرورة الالتزام بأداب مهنة الطب متى نما إلى علمهم أن هناك انتهاكات وقعت للسجناء، مع إعطائهم التسهيلات والسلطات اللازمة لعلاج المرضى دون تدخل إدارة السجن.

٦- منح الأطباء العاملين بالسجون دورات تدريبية في مجال الطب النفسي حتى يتمكنوا من الإلمام بهذا الجانب (م ٢٢) من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وتوفير الأدوية المختلفة في عيادات السجون .

٧- تأسيس مكاتب للمساعدة القانونية في السجون تتبع المجلس القومي لحقوق الإنسان أو وزارة العدل.

توصيات عامة

١_ تعديل القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون واللوائح الداخلية المتصلة بذات الشأن بما يتوافق مع الدستور المصري والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان ومبادئ القواعد الدنيا لمعاملة السجناء؛ وحقوق السجناء في التعليم والرعاية الصحية والغذاء الكافي والترفيه والزيارة والاتصال بالعالم الخارجي، وبما يتماشى مع السياسة العقابية الحديثة التي تهدف إلى إعادة تأهيل السجين ودمجه مرة أخرى في المجتمع. وتبني قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) والتي تتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية لتعزيز استخدام التدابير غير الاحتجازية، وضمانات دنيا للأشخاص الخاضعين لبدائل السجن.

٢_ تعديل الإجراءات الخاصة بنقل السجناء المرضى إلى مستشفى السجن بعيداً عن الشكل الروتيني المتبع حالياً م (٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧) من القانون رقم ٣٩٦ لـ ١٩٥٦ م، بحيث ينصب الاهتمام الأول على حياة السجين.

٣_ إلغاء إشراف وزارة الداخلية على السجون على أن تلحق بوزارة العدل مع الأخذ في الاعتبار العمل على الأخذ بنظام قاضي التنفيذ الجنائي وتكون مهمته الإشراف على تنفيذ



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

المجلس القومي لحقوق الإنسان

- الأحكام الجنائية، على أن يختص أيضا بالنظر في الشكاوى والطعون والتظلمات المقدمة من السجناء الخاصة بالإجراءات التي تنفذ في مواجهتهم داخل السجون.
- ٤_ كفالة ممارسة الحق في الزيارة والمراسلة، بالإضافة إلى ضرورة إطالة مدة الزيارة وتحسين الظروف التي تتم في ظلها، وذلك اتساقا مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتي صادقت عليها الحكومة المصرية.
- يرفع المجلس هذا التقرير لمعالى النائب العام للنظر في أمر المحبوسين احتياطيا بسجن دمنهور العمومي للرجال ممن تجاوزا مدد الحبس الاحتياطي المقررة قانونا .

توقيع

عن البعثة

د/ أسامة رشدي

عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان